بحث عام | قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية | 08 مارس 2018

جدلية العلاقة بين الحق والخير العام في الفلسفة الغربية والأفريقية

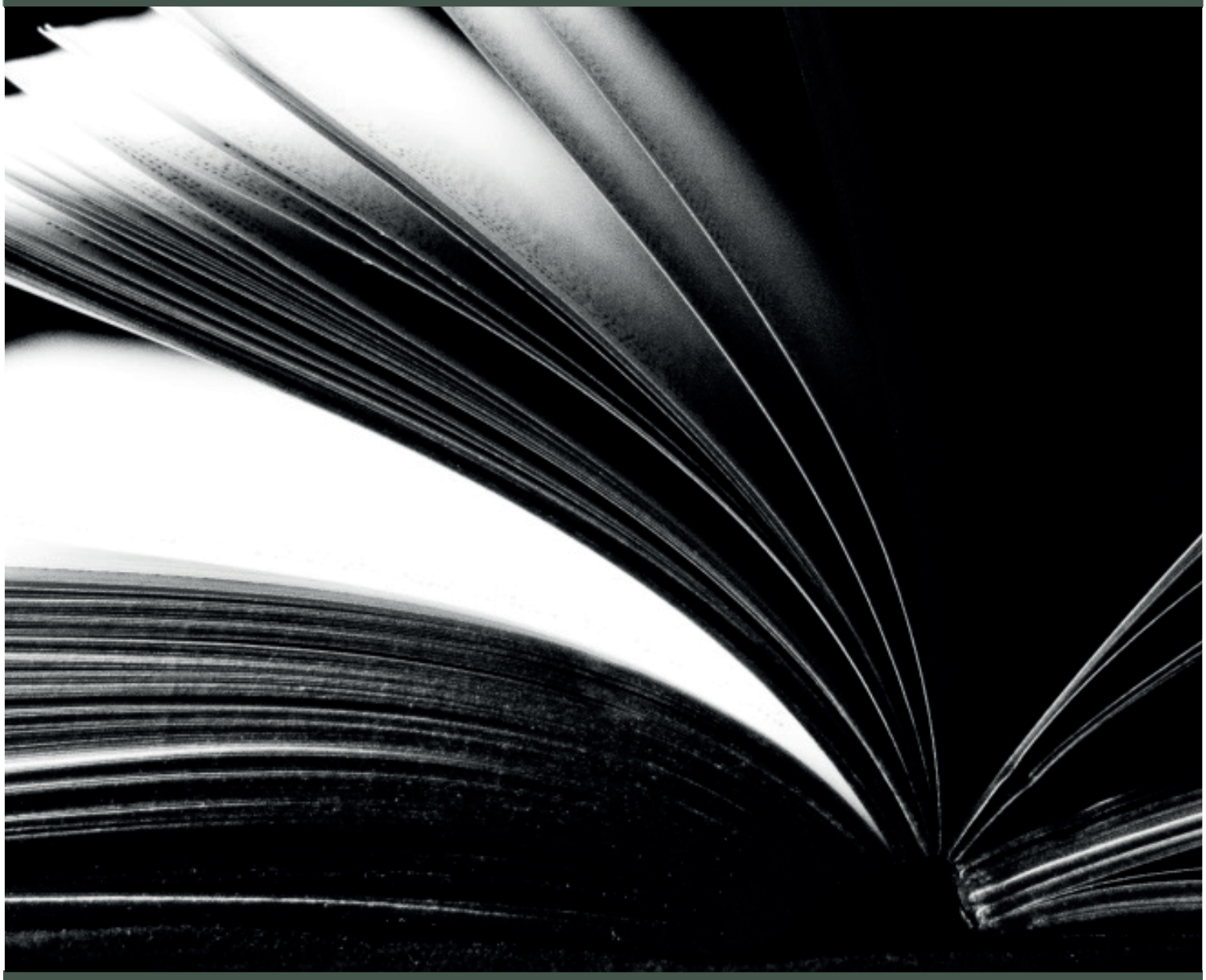

مى أسامة شلقامي
باحثة مصرية

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2018
All rights reserved © 2018

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن سؤال: ما هي طبيعة العلاقة الجدلية بين الحق (حقوق الفرد) والخير العام (الصالح العام للجماعة ككل)؟، وذلك من خلال الإطار النظري الخاص بالنظرية الروابطية. ومن ثم سيتم تحليل هذا السؤال إلى عدد من الأسئلة الفرعية، وهى: ما هو دور المجتمع تجاه الفرد؟، وإلى أي مدى يمكن أن يفرض المجتمع قيوداً على الحقوق الأساسية للفرد؟، ما هي الأبعاد السياسية لطبيعة العلاقة بين الفرد والمجتمع؟.

وسيتم استعراض اتجاهين نظريين داخل النظرية الروابطية يناقشان طبيعة العلاقة الجدلية بين الحق والخير العام؛ الأول للمنظر السياسي الأمريكي مايكل ساندل Michael Sandel والآخر للفيلسوف والمنظر الغاني Kwame Geykye. يؤكد الاتجاه الأول على أولوية الخيرالعام على الحق، بينما يذهب الاتجاه الثاني إلى التوازن بينهما. وبالتالي وفقاً للاتجاه الأول، فالدولة يجب أن تتبنى سياسات لتحقيق الخير العام على أن يكون منبع صياغة هذه السياسات المجتمع. ويشير الاتجاه النظري الثاني إلى أن المجتمع والفرد لهما نفس القيمة. وبناء عليه، لا يمكن للمجتمع أن يفرض تصورا عن الخير العام على الفرد بسبب مبدأ التوازن بين الحق والخير العام.

****

في إطار التصدي للتساؤل الخاص بالفردية أم الجماعية، ظهر اتجاه نظري يؤكد على مركزية دور الفرد متمثلاً في النظرية الليبرالية Liberal Theory، بينما ذهب اتجاه آخر إلى التأكيد على أهمية دور الروابط (الجماعات) تقوده النظرية الجماعاتية/ الروابطية Communitarian Theory[1]. وهذا التساؤل على قدر كبير من الأهمية؛ فبناء عليه يترتب مدى ما يتمتع به الفرد من حقوق، ودور المجتمع تجاه الفرد والعكس صحيح، والأهم ماهية طبيعة العلاقة بين الفرد والمجتمع؛ لأن بناء عليها ستظهر علاقات السلطة بين الفرد والمجتمع والمتمثلة فيما إذا كان المجتمع يحترم حقوق الفرد أم يصادرها أو يقيدها بممارسة قدر من السلطوية تجاهه.

ومن ثم تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن سؤال: ما هي طبيعة العلاقة الجدلية بين الحق (حقوق الفرد) والخير العام (الصالح العام للجماعة ككل)؟، وذلك من خلال الإطار النظري الخاص بالنظرية الروابطية. ومن ثم سيتم تحليل هذا السؤال إلى عدد من الأسئلة الفرعية، وهي: ما هو دور المجتمع تجاه الفرد؟، وإلى أى مدى يمكن أن يفرض المجتمع قيوداً على الحقوق الأساسية للفرد؟، ما هي الأبعاد السياسية لطبيعة العلاقة بين الفرد والمجتمع؟.

وسيتم استعراض اتجاهين نظريين داخل النظرية الروابطية يناقشان طبيعة العلاقة الجدلية بين الحق والخير العام؛ الأول للمنظر السياسي الأمريكي مايكل ساندل Michael Sandel والآخر للفيلسوف والمنظر الغاني Kwame Geykye. يؤكد الاتجاه الأول على أولوية الخيرالعام على الحق، بينما يذهب الاتجاه الثاني إلى التوازن بينهما. وبالتالي، وفقاً للاتجاه الأول فالدولة يجب أن تتبنى سياسات لتحقيق الخير العام على أن يكون منبع صياغة هذه السياسات المجتمع. ويشير الاتجاه النظري الثاني إلى أن المجتمع والفرد لهما نفس القيمة. وبناء عليه، لا يمكن للمجتمع أن يفرض تصور عن الخير العام على الفرد بسبب مبدأ التوازن بين الحق والخير العام.

وسبب اختيار هذين الاتجاهين النظريين تحديداً هو أنه يمكن اعتبارهما متكاملين إلى حد كبير، حيث يأتي جايكي ليسد تحفظ ساندل عن التعرض بشكل واضح ومباشر لطبيعة العلاقة بين الفرد والمجتمع، وذلك كما سنعرض فيما بعد. كما أن هذا التنويع بالتعرض إلى اتجاه نظري غربي وآخر أفريقي يفسح لنا المجال للتدليل على وجود اتجاهات داخل النظرية الروابطية تركز على دور الفرد وليس دور الروابط فقط كما

1 اعتمدت الباحثة على الترجمة العربية لمفهوم Communitarianism theory إلى النظرية الروابطية التي طرحها أ. د مصطفى كامل السيد في محاضرة ألقاها لطلبة تمهيدي ماجستير علوم سياسية، مقرر النظرية السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، في سبتمبر 2016، للعام الدراسي 2016-2017

هو شائع عن النظرية الروابطية. فعلى الرغم من وجود علاقة بين الاتجاهين النظريين إلا أن الدراسات لم تتعرض لهما معاً، فهناك دراسة سابقة قد أشارت إليهما معاً في بعض المحاور الجزئية، ولكن لم تكن بنيتها الأساسية قائمة على ذلك[2].

تقوم الدراسة باستعراض الاتجاهين من خلال تحديد تعريف كل منظر لطبيعة اتجاهه النظري، والمفاهيم الأساسية المستخدمة، والحجج النظرية التي تبرز العلاقات بين المفاهيم الأساسية، وذلك الأمر على قدر بالغ من الأهمية للحكم على الاتجاه النظري للمفكر ومدى مساهمته في إضافة جديد للنظرية وبناء نسق نظري متكامل. وتدور الحجج النظرية حول الفرد، المجتمع، العلاقة بين الفرد والمجتمع. ولكن قبل ذلك سنتعرض إلى تعريف النظرية الروابطية من حيث الجذور والافتراضات الأساسية والاتجاهات المختلفة.

أولاً: النظرية الروابطية

هى فلسفة سياسة واجتماعية تعود جذورها إلى العصر المسيحي وكذلك في كتابات (فابين) و(إدموند بيرك). فقد ظهر هذا المفهوم في القرن التاسع عشر ليشير إلى الاشتراكية المثالية[3]. وترفض هذه الفلسفة افتراض مركزية الفرد، وتؤكد على أهمية المجتمع في تحقيق الخير العام. وتدرس هذه الفلسفة الوسائل التي يتم من خلالها تشكيل وتطبيق مفهوم الخير العام لدى أعضاء المجتمع بالتعويل على دور بعض المؤسسات مثل الأسرة، والمدرسة، ومنظمات العمل التطوعي، وأماكن العبادة باعتبارها جزءا أصيلا في المجتمع[4].

وفي العقود الأخيرة، ظهر تياران للمدرسة الروابطية، وهما: الروابطية الأكاديمية Academic communitarianism في ثمانينيات القرن العشرين، والروابطية الجديدة أو الروابطية السياسية New or political communitarianism في تسعينيات القرن العشرين.

ركزت الأولى على دراسة الجانب الاجتماعي للفرد، والثانية على أن كلاً من المصالح الفردية والخير العام هما مصدر تشكيل منظومة القيم في المجتمع[5].

---

2 J.O.Famakinwa, How Moderate is Kwame Gyekye's Moderate Communitarianism?,*Thought and Practice: A Journal of the Philosophical Association of Kenya (PAK)* (2), No.2: 2010, 71-71.

3 AmitaiEtzioni, Communitarianism: Political and Social policy, *Encyclopedia Britannica*, available at: https://www.britannica.com/topic/communitarianism.

4 AmitaiEtzioni, *Communitarianism*, The Encyclopedia of Political Thought, ed. Michael Gibbons, First Edition, (USA: John Wiley & Sons, 2015), p.1. available at: https://icps.gwu.edu/sites/icps.gwu.edu/files/downloads/Communitarianism.Etzioni.pdf.

5 Ibid.

وقد ظهرت في ثمانينيات القرن العشرين رداً على نظرية جون رولز عن العدالة باعتبارها لم تول أهمية لدور الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد Communal Relations، ومن أهم مفكريها ألاسديرماكنتاير، ومايكل ساندل، وتشارلز تايلور، ومايكل والزر[6]. ومن أهم افتراضاتها أن الفرد اجتماعي، وأن محدد تشكيل تصور مفهوم العدالة لدى أفراد المجتمع هي قيم وعادات هذه المجتمع، باعتبار أن القيم السياسية والاجتماعية ليست عالمية، ومن ثم ترفض افتراض النظرية الليبرالية عن حيادية الدولة.

ثانياً: الاتجاه النظري لمايكل ساندل

يمكن تصنيف الأطروحة النظرية لمايكل ساندل في إطار الفلسفة الأخلاقية Moral Philosophy، يظهر ذلك في حجته الأساسية الخاصة بأولوية الخير على الحق، ووضع تصور عن العملية التي يتم من خلال تحديد الخير العام للمجتمع بشكل تفاوضي بين أعضائه، وفي افتراضه الخاص بأثر السوق على تسليع بعض القيم، والذي رأى فيه إفسادا لوضعية هذه القيم في حياة البشر.

يمكن تأريخ الأطروحة النظرية لمايكل ساندل في المدرسة الروابطية رجوعاً إلى عام 1982 بصدور كتابه «الليبرالية وحدود العدالة Liberalism and the Limits of Justice»[7]، الذي خصصه بالأساس للرد على كتاب جون رولز «نظرية العدالة A Theory Of Justice»، والذي أصدر طبعة ثانية له عام 1998 للرد على كتاب رولز «الليبرالية السياسية Political liberalism»، حيث فتح كتاب رولز المجال لساندل لإرساء اتجاهه النظري الذي استكمله فيما بعد في عدد من المؤلفات: تحرير كتاب «الليبرالية وانتقاداتها Liberalism and its Criticism»[8] وكتابة فصل فيه بعنوان «العدالة والخير Justice and the Good» عام 1984، وفي مقال بعنوان The Procedural Republic and the Unencumbered Self[9]. وكتاب عن الفلسفة والديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية[10]، وكتاب آخر بعنوان «ما الذي لا يستطيع المال شراءه What Money Can't Buy» عام 2012[11].

6 Andrew Martin, "communitarianism and its legacy" in *Political Theory In Transition*, ed. Noel O'Sullivan. (USA: Routledge, 2000), 19.

7 Michael Sandel, *Liberalism and the Limits of Justice,* First Edition, Cambridge: Cambridge University Press, 1982.

8 Michael Sandel (ed.), *Liberalism and its Critics (Readings in Social and Political Theory*), First Edition, New York: New York University Press, 1984

9 Michael Sandel, The Procedural Republic and the Unencumbered Self, *Political Theory* (12), No.1, 1984

10 Michael Sandel, *Democracy's Discontent: America in Search of a Public Philosophy*, London: The Belknap Press of Harvard University Press, 1996.

11 Michael Sandel, *What Money Can't Buy: The Moral Limits of Markets*,Canada: DM Publishers, Inc., 2012.

1- تعريف ساندل لطبيعة اتجاهه النظري

تم إحياء النظرية الروابطية مع الإسهامات النظرية لمايكل ساندل، ومايكل والتزر، وألاسديرماكنتاير. فتدور فلسفة ساندل بالأساس حول الحقوق الفردية وعلاقتها بالخير العام، إلا أن ساندل قد سعى إلى عمل إعادة تموضع لأفكاره المصنفة ضمن المدرسة الروابطية في الطبعة الثانية من كتابه الليبرالية وحدود العدالة عام 1998 بقوله الآتي:

«على غرار ما وقع لغيري من نقاد النظرية الليبرالية لاسيما ألاسديرماكنتاير، وتشارلز تايلور، ومايكل والتزر، صنف كتابي «الليبرالية وحدود العدالة» ضمن النقد الجماعاتية للنزعة الليبرالية اليمينية. ولما كان جزء من حججي قائماً على اعتبار الليبرالية المعاصرة تقدم تفسيراً ناقصاً للجماعة، ظهر مثل هذا التصنيف أمراً عادياً إلى حد ما، حتى وإن كان مضللاً في الكثير من جوانبه... ومادامت النظرة الجماعاتية إنما هي اسم آخر لنظرية سيادة الأغلبية، أو هي فكرة تفيد أن الحقوق ينبغي أن تقوم على القيم السائدة في أية جماعة معينة، فإن الأمر يتعلق بوجهة نظر لا يمكن أن أدافع عنها»[12]

ومن ثم يعلن ساندل موقفه النظري بشكل واضح برفض تسلط المجتمع أي أن تتحدد حقوق الفرد بموجب قيم مجتمع ما. ولكن يجب الانتباه إلى أن ذلك لا يخرج أطروحة ساندل من المدرسة الروابطية، فهو لم يرفضها ولكنه يحاول أن يقدم اتجاهه النظري بطريقة تقطع الطريق عن توجيه الانتقاد الشائع للنظرية الروابطية من قبل أنصار أولوية الحقوق الفردية.

2- المطلب الثاني: الحجج النظرية

تناول ساندل عدد من المفاهيم، وهي المجتمع التأسيسي Constitutive Community، والخير العام Common Good، وسياسات الخير العام Politics of the common good، والتضامن Solidarity، والحرية، والمسئولية.

وفيما يلي سنستعرض الحجج النظرية الأساسية لساندل التي صاغها بتشكيل علاقة بين المفاهيم التي سبق ذكرها، ولكن يجب الإشارة إلى أن الحجة الخاصة بالمجتمع والأخرى المتعلقة بالفرد -اللتين سيتم استعراضهما- قد قامت الباحثة باستخلاصهما من واقع انتقاد ساندل لنظرية رولز عن العدالة، مع التركيز

12 مايكل ساندل، **الليبرالية وحدود العدالة**، محمد هناد (مترجم)، الطبعة الأولى (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، 20-21

على استعراضهما بشكل أكبر من زاوية وجهة نظر ساندل وليس من زاوية شرح حجة رولز وانتقادها من قبل ساندل.

1- المجتمع

تبنى ساندل مفهوما واسعا للمجتمع بمعنى أنه يعرف كل مؤسسة اجتماعية على أنها مجتمع، مما جعله يدرك أهمية اختلاف طبيعة كل مجتمع عن الآخر، وأن في نفس المجتمع تتعدد الكيانات الاجتماعية. وندلل على ذلك من جعل حجته النظرية (إثبات أولوية العدالة تجريبياً فقط غير كاف) هي أولى الحجج التي يرد بها على رولز في كتابه عام 1989، والتي تعرض فيها للإجابة عن سؤال: لماذا تعتبر العدالة هي القيمة الأسمى؟. فاتجه ساندل إلى أن رولز لم ينجح في الإجابة عن هذا السؤال، لأنه اختار أن يثبت ذلك (تجريبياً) لكي يتجنب الحكم الأخلاقي على هذه القيمة من ناحية، والجوانب الميتافيزيقية عند كانط من ناحية أخرى. ويذهب ساندل إلى تعريف الطابع التجريبي للعدالة عند رولز بأنه قد أشار إلى ما يسمى «ظروف العدالة»، وهي ظروف تجريبية مسبقة وجودها يستلزم جعل العدالة لها الأولوية في المجتمع. وهذه الظروف تضم: ظروف موضوعية وهي (الندرة النسبية للحيازات)، وظروف ذاتية (مصالح كل فرد متصارعة مع الآخر)[13].

ويقيم ساندل ذلك من خلال رؤيته بأن هذه الظروف «هي التي تنشأ عنها فضيلة العدالة، وفي غيابها لا يكون لهذه الفضيلة أي معنى»[14]، بالإضافة إلى أنها تحمل قدرا كبيرا من التعميم فماذا عن المجتمعات التي لدى أعضائها أهداف وقيم مشتركة ووثيقة الصلة[15]. ويظهر ذلك في قوله بأن:

«إثبات أولية العدالة بالمعنى القطعي الذي يفترضه رولز يقتضي البرهنة ليس فقط على أن ظروف العدالة سائدة في جميع المجتمعات، وإنما أيضاً على أنها سائدة إلى ذلك الحد الذي يجعل فضيلة العدالة أكثر غلبة من أية فضيلة أخرى»[16]

وبالتالي ستصبح قيمة العدالة بهذا الشكل ليست بنفس القدر من الإلحاح في المجتمعات بأنواعها المختلفة، ومن هنا يعبر عن ذلك ساندل بأن تعليل رولز يفتقد «الدعامة السوسيولوجية»[17]، فهناك ضرورة لعدم التعميم بخصوص (ظروف العدالة) بين (مختلف المؤسسات الاجتماعية)؛ لأن كل مؤسسة اجتماعية

13 المرجع السابق، 78
14 المرجع السابق.
15 المرجع السابق، 79
16 المرجع السابق، 78
17 المرجع السابق، 79

لها ظروف العدالة الخاصة بها، فدرجة وجود أهداف مشتركة تختلف بين القبائل، والمدن، وحركات تحرر وطني، وجماعات الهوية.

2- الفرد (بُعد الاستقلالية)

في إطار إثبات احترامه للحقوق الأساسية للفرد[18]، ولكي يدفع عن نفسه الانتقاد الذي يوجه للمدرسة الروابطية بأنها تعلي من قيمة المجتمع على حساب الفرد، مما يجعله غير قادر على ممارسة حقوقه الأساسية، اتجه ساندل إلى توجيه الانتقاد إلى رولز بأن شكل التعاقد الافتراضي الذي قدمه ينال من استقلالية الفرد وقام من خلال ذلك بتحليل مبدأ الاختيار الطوعي Consent، وبالتالي فهو يشكك في المرتكز الرئيس لاتجاه رولز في النظرية الليبرالية، وهو استقلالية الفرد.

فيرى ساندل أن ذلك قد حدث، لأنه لا يمكن تجنب ما أطلق عليه القوة الأخلاقية للعقد (أخلاقية العقد)، فهذه القوة ضرورية حتى يستطيع أن يرسي العقد المبادئ الملزم بإقرارها، والحكم على وجودها يتحقق من خلال[19] النظر إلى (ظروف) إقامة هذا العقد، ثم الحكم على مدى عدالة مبادئ العقد. وهنا يطرح أن توفر مبدأ الاختيار الطوعي المرتكز الرئيس لمبدأ استقلالية الفرد - غير كاف لضمان عدالة مبادئ التعاقد الافتراضي[20]؛ لأن هذا الاختيار الطوعي تم في ظروف حجاب الجهالة، وهي هذه الحالة النظرية التي لا يعرف فيها الأفراد أية معلومات عن وضعهم الاقتصادي أو الاجتماعي أو انتمائهم الطبقي أو الهوياتي[21]، وبالتالي بما أن الاختيار الطوعي قد تم بشكل منقوص إذن استقلالية الفرد أيضاً منقوصة.

وينتقل ساندل إلى التأكيد على أهمية الروابط في المجتمع The encumbered self، فيرى أن الروابط تساعد الفرد على إدراك هويته وتحديد أهدافه، «فالأفراد يكتشفون Discover أهدافهم ولا يختارونها Choose، فبعض التصورات عن الخير يحملها الأفراد بالوراثة وليس بالاختيار»[22]، فيشير إلى أن بعض التصورات عن الخير العام التي يحملها الأفراد بالمشاركة مع الآخرين هي جزء لا يتجزأ من هويتهم وبالتالي تجيب الروابط على السؤال الأعم والأشمل «من أنا Who am I؟»، وليس السؤال الفرعي

18 المرجع السابق، 21
19 المرجع السابق، 187
20 المرجع السابق، 214
21 المرجع السابق، 216
22 Brent L.Pickett, Sandel, Ontology and Advocacy, *The Political Science Reviewer* (27), No.1: 1998, 246

«ماذا اختار What shall I choose؟»[23]. وبالتالي، فبعض التصورات عن الخير العام تؤسس بناء على وجود الفرد في جماعة.

ومن ذلك نشير هنا إلى تعريف ساندل للمجتمع التأسيسي Constitutive Community بأنه ذلك المجتمع الذي يتفق فيه إدراك الفرد لهويته مع مبادئ هذا المجتمع[24]، وهذا المجتمع سيشجع الفرد على الانخراط في الشأن المجتمعي والسياسي وألا يركز على مجاله الخاص، كما سنعرض فيما بعد.

3- أولوية الخير على الحقّ

تعتبر هذه الحجة النظرية هي الحجة الرئيسة في الإسهام النظري لساندل النظري، فهي المغزى الرئيس لفلسفته، وستظهر من خلالها الأبعاد السياسية لطبيعة العلاقة بين الفرد والمجتمع. يلجأ ساندل في تحليلها إلى التعليل الأخلاقي Moral Reasoning أي أن الحقوق تتحدد وتستمد تبريرها من محتوى الغايات التي ستحققها (أي أن الحقوق يتم ردها إلى حكم أخلاقي جوهري لكي تستمد أهميتها وتبريرها)[25]، وبذلك هو لا يعتبر أن فكرة الحكم الأخلاقي تمثل عامل مستقل خارجي يفرض سلطته على الفرد. فهناك حقوق أساسية للفرد، ولكن من أين تأتي؟ من تصور معين عن دور المنفعة أو السعادة أو المصلحة أو غيره.

فقدم ساندل إسهاماً نظرياً بنقل أساس تبرير هذه الحجة من أساس ليبرالية أخلاق الواجب Deontological الذي يقر بأولوية الحقوق، ومن ثم حياد المجتمع وحياد الدولة، إلى الأساس الغائي Teleological الذي يعني أن كلاً من الذات والمجتمع، والحقوق والخير العام مترابطان غير قابلين للفصل[26]. انتقد ساندل ليبرالية أخلاق الواجب وفقاً لتعبيره بأنها «يظهر فيها المجتمع بأنه يتشكل من عدد من الأفراد، كل منهم لديه أهدافه المستقلة، ومصالحه، وتصوره عن الخير العام، وتحكم هذا المجتمع مبادئ لا تستند إلى مفهوم محدد عن الخير العام»[27]. ومن خلال مفهوم سياسات الخير العام The politics of the

23 Ibid.

24 Andrew Martin, Op.cit, 27

25 مايكل ساندل، مرجع سابق، 21

26 Sara Ahola, Chance, Choice and Responsibility: A responsibility-sensitiveegalitarian interpretation of Michael Sandel's argumentation against genetic enhancement, *Master's Thesis*, University of Helsinki, Faculty of Social Sciences, 2012, 33

27 Ibid., 28

common good[28]، يرى ساندل أن المجتمع يجب أن يكون هدفه السعي إلى حياة جيدة good life من خلال وضع سياسات تستهدف تحسن جودة الحياة لأعضائه[29].

فيعرف ساندل الخير العام بأنه يتم تحديده من خلال التفاوض بين المواطنين بهدف تقرير شكل المجتمع السياسي[30]، وينتقل إلى أنه لكي يتم هذا التفاوض فهناك حاجة إلى أن يكون المواطن على وعي وإدراك بالشئون العامة، ولديه إحساس الانتماء الذي يجعله يشعر بمصير مشترك مع باقي أعضاء المجتمع[31]مما يدعم قيمة التضامن. ومن ذلك، يظهر رؤية ساندل عن التضامن وعن التفاوض كما يلي:

- رؤيته عن التضامن:

فيرى أن دوره محوري ليتم التفاوض؛ لأنه يطرح أن ليس كل الالتزامات التي ترتب مسئوليات على الفرد تأتي نتيجة للتعاقد، ولكن قد تأتي نتيجة الشعور بالتضامن. فيطرح عدد من المسؤوليات في ذلك، وهي:

«الاعتذارات الرسمية، والتعويضات، وإعلان المسؤولية عن المظالم التاريخية، والمسؤوليات العائلية، والتضامن مع الأصدقاء، وولاء الفرد لقريته، لمجتمعه، ولدولته، وشعور الفرد بالفخر أو الخزي من الانتماء لدولة ما. فهذه الأمثلة نتعرض لها من واقع الحياة السياسية والأخلاقية وتشير إلى قيمة التضامن، فسيكون من الصعب أن نعيش أو أن ندرك واقعنا بدونهم... فهم يشكلون روابطنا our encumbrances»[32]

فذلك يعبر عن علاقة الفرد بالمجتمع، حيث إن وجوده في جماعة يرتب عليه التزامات ليس شرطاً أن يكون قد اتبع مبدأ الاختيار الطوعي لقبولها، ومن ثم نلاحظ هنا اشتباك ساندل مرة أخرى مع هذا المبدأ. فهو يرى أن وجود الفرد في مجتمع يرتب عليه 3 أنواع من المسئولية الأخلاقية[33] Moral Responsibility: واجبات طبيعية Universal Natural Duties، لا تتطلب توفر الموافقة الطوعية عليها، ومسؤوليات تطوعية Voluntary Obligations تتطلب توفر الموافقة الطوعية للقيام بها مثل التضامن مع من نحمل

28 Ibid., 33
29 Ibid.
30 Ibid., 34
31 Ibid.
32 Michael Sandel, *Justice: What's The Right Thing To Do?,* New York: Farrar, Straus and Giroux, 2009, 124.
33 Ibid., 117

معهم تاريخ مشترك، والمسؤوليات التضامنية Obligations of solidarity، وهي لا تتطلب توفر الموافقة الطوعية.

وبالتالي يكون قد تم توضيح دور وأهمية التضامن عند ساندل وعلاقته بالخير العام، حيث يذهب في موضع آخر يظهر فيه حديثه بشكل غير مباشر عن هذه القيمة من خلال قوله: «بإعطاء الأولوية للحق على الخير نكون قد أعطينا الأولوية لما يفرقنا على حساب ما يجمعنا»[34].

- رؤيته عن التفاوض:

هو السبيل الأساسي لتحديد مفهوم الخير العام، وستتم هذه العملية فقط إذا تحلى الأفراد القيم المدنية Civic Virtues، والتي تعني أن كل فرد على قدر كبير من التفهم والإدراك لموقف الآخر، فيصبح الفرد كأنه قادر على محاكاة ذوات الآخرين multiply-situated selves. ومن ثم يصبح التفاوض (كعملية) هدف في حد ذاته، وليس الغرض منه الوصول إلى إجماع[35].

وتعتبر التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية socioeconomic inequalities أخذ معوقات عملية التفاوض؛ لأنه يفترض أن بزيادة هذه التفاوتات يقل شعور الفرد بالانتماء والتضامن مع الآخرين[36]؛ لأن هذه التفاوتات ستؤدي إلى حدوث فصل في الحياة الاجتماعية بين الطبقات.

ننتقل هنا إلى حق آخر من حقوق الفرد وهو الحرية، ويدلل ساندل من خلاله على أولوية الخير العام على الحق. فيعتبر هذا الطرح بعداً جديداً في اتجاه النظري ويتسم بأنه الأكثر حداثة، ويقوم من خلال بتحليل حدود حرية الفرد في المجتمع بدراسة الأبعاد الأخلاقية في الأمور الاقتصادية[37]. فيتجه ساندل إلى أن هناك حدودا أخلاقية على دور السوق The Moral Limits of Market. فتدور فكرة ساندل حول أن الفرد لا يمكن أن يتمتع بالحرية الاقتصادية التامة؛ حيث إن هناك سلعا بعينها لا يمكن أن تباع وتشترى، أو بمعنى أدق بأنها «أشياء قد تشتريها الأموال لكن ذلك لا يجب أن يتم؟»[38] وأن تخضع لقوى السوق والعرض والطلب «مثل الأعضاء البشرية، والأمومة البديلة، أو نجد قواعد السوق تنسحب لتنطبق ذاتها على خدمات

34 Brent L.Pickett, Op.cit, 244

35 Sara Ahola, Op.cit, 38.

36 Ibid., 35.

37 Michael Sandel, Markets, Morals and Civic Life, *Conference* given at the 1887th Stated Meeting, held at the House of the Academy on February 9, 2005, 6

38 Ibid., 7

اجتماعية أساسية، مثل التعليم والصحة»[39]. فهو يشتبك مع افتراض أن السوق يمثل ساحة للفرد ليمارس حق الحرية[40]، ويشير ساندل إلى أن بحجته هذه يشتبك مع أنصار مذهب الإرادة الحرة وأنصار السوق Libertarian philosophers and laissez-faire economists.

فيتجه ساندل إلى أن هذه الممارسات، رغم أنها في ظاهرها تعد تجسيداً لقيمة الحرية إلا أنها تنطوي على ملامح الإكراه Coercian والتفاوتات الاقتصادية الواضحة، «فالفلاح الفقير قد يوافق على بيع كليته أو قرنية عينه لإطعام أسرته الجائعة، وبالتالي فهذه الموافقة التي يبديها لذلك ليست طوعية بالكلية»[41]. وبالتالي هنا نجد اشتباك ثالث لساندل مع مبدأ الطوعية. كما تنطوي هذه الممارسات أيضاً على ملامح الفساد/ الإفساد Corruption لقيم مثلى (مثل الأمومة على سبيل المثال) عن طريق تسعيرها[42] فيما أطلق عليه Commodification[43].

3- التقييم

بناء على معايير مدى الاتساق الداخلي، والإسهام النظري، والنتائج السياسية سيتم تقييم الاتجاه النظري لساندل. ففي إطار الإجابة عن السؤال البحثي، فقد ظهرت علاقة الفرد بالمجتمع في الاتجاه النظري لساندل في طرح عدد من الأفكار منها: 1- مساهمة المجتمع في مساعدة الأفراد على اكتشاف أهدافهم وتحديد هويتهم من خلال طرحه لمفهوم المجتمع التأسيسي. 2- دور الروابط في المجتمع إنها ستجعل الفرد منفتحاً على الشؤون المجتمعية والسياسية، ولن ينغلق على نفسه ويتركز اهتمامه فقط على مجاله الخاص. 3- هدف المجتمع هو السعي إلى تقديم حياة جيدة لأعضائه. 4- يمثل المجتمع ساحة لأعضائه للتفاوض بشأن تحديد تصور معين عن الخير العام. 5- يساهم المجتمع في تدعيم قيمة التضامن لدى أعضائه التي ستسهم في إتمام عملية التفاوض حول الخير العام.

ومن ذلك يتضح أن طرح ساندل قد ظهر فيه دور المجتمع، فاعتبار أن دور المجتمع التأسيسي هو تشجيع أفراده على الانخراط في الشأن العام طرحاً مهماً؛ لأنه كون الفرد قد ساهم في تحديد الخير الذي يسعى المجتمع لتحقيقه، وأن هذا التحديد عن طريق تداول الآراء المختلفة أي أنه تم بشكل يحترم حق

39 Michael Sandel, What Money Shouldn't Buy, *The Hedgehog Review* (14), no.3: 2012, 77

40 Ibid., 96

41 Ibid., 78

42 Ibid., 85

43 Ibid., 96

الفرد في حرية التعبير، فسيساهم ذلك في تنمية إحساس الفرد بالتضامن مع أعضاء مجتمعه وأنه عضو فاعل فيه.

وفيما يتعلق بدور الأخلاق فقد اتسم بالاتساق، لأنه تعرض له على المحورين السياسي والاقتصادي، وكذلك جمع بين الجانبين الأنطولوجي والإمبريقي في مُحاججة أولوية قيمة العدالة[44]. كما أن المدخل الروابطي اتضح بجعله نقطة انطلاقه في ذلك بالرجوع إلى (الأساس السوسيولوجي) وكان حريصا على عدم التعميم على كافة المجتمعات. ويحسب لساندل أنه جعل مبرر الحقوق الأساسية للفرد هي الغايات الأخلاقية التي ستتحقق من اكتساب الفرد وممارسته لتلك الحقوق، وبما أن هذه الغايات الأخلاقية سيحددها أعضاء المجتمع بالتفاوض فيما بينهم -عملية تحديد الخير العام- إذن يؤيد ذلك وجهة نظره بأن الخير العام والحق غير قابلين للفصل (الأساس الغائي للحقوق).

ولكن لم يتعرض ساندل إلى البرهنة على أن المجتمع بهذا الشكل لن يفرض قيمه على الأفراد بشكل يعيق حقوق الأفراد الأساسية، فعلى الرغم من أن ساندل قد أكد أن اتجاهه النظري لا يقوم على فرض المجتمع لقيمه على الفرد إلا أنه لم يعرض ما يثبت أن حججه لن تفضي إلى ذلك، حيث انتقص ذلك من الاتساق الداخلي لاتجاه النظري. فافتراضه بأن المجتمع يساعد الأفراد في اكتشاف هويتهم يمكن توجيه له هذا الانتقاد، فعلى الرغم من أنه حرص على تعريف المجتمع التأسيسي بأنه يتفق فيه إدراك الفرد لهويته مع مبادئ هذا المجتمع، فما الذي يضمن ذلك؟، خاصة أنه ذكر أن قيمة التضامن أهم من قيمة حرية الاختيار لدى الفرد Freedom of Individual Choice[45]. وعلى الرغم من محاولة ساندل أن يتصدى لذلك بتأكيده أن تحديد الخير العام سيتم بالتباحث بين أعضاء المجتمع وليس الهدف منه الوصول إلى إجماع، أي أن هناك اعترافا بحق كل فرد في حرية التعبير وتبني رأي مختلف، فقد تعرض ساندل للانتقاد باعتبار أنه جعل الوسائل هي نفسها الأهداف في عملية التفاوض لتحديد تصور عن الخير العام، فهذه العملية تتم بشرط تحلي أعضاء المجتمع بالقيم المدنية مثل الإحساس بالانتماء والتضامن، وفي نفس الوقت فإن الهدف من هذه العملية ليس الوصول إلى إجماع ولكن تدعيم قيمة التضامن[46].

اتفق مع هذا الانتقاد لأن السؤال هنا هو هل وجود الفرد في جماعة سيؤدي مباشرة إلى تنمية شعور الفرد بالانتماء لها، ومنها يتشكل لديه الإحساس بالتضامن؟. أتفق معه أنه قد يشعر الفرد بالتضامن مع أعضاء مجتمعه تحديداً حتى قبل حدوث عملية التفاوض وفقاً للشرط الذي ذكره، وهو وجود تفاعل مباشر

44 Brent L.Pickett, Op.cit, 243
45 Sara Ahola, 27
46 Ibid., 36

بين جميع الأعضاء من خلال تقليل التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، ولكن كيف سيشعر الفرد بالانتماء إلى مجتمعه ويهتم بالشأن العام قبل أن يقدم المجتمع له أية مزايا لذلك، فشعوره بالانتماء واهتمامه بالشأن العام مهمان لحدوث عملية التفاوض، فكيف سيشعر الفرد بالولاء لمجتمعه في مرحلة سابقة على مرحلة تحديد الخير العام للمجتمع وقيام المجتمع بمهمته الأساسية، وفقاً لساندل، وهي تحسين جودة الحياة لأعضائه. ذلك أيضاً ينال من الاتساق الداخلي للاتجاه النظري لساندل.

ولكن فيما يتعلق بالإسهام النظري، فلقد أثرى الاتجاه النظري لساندل النقاش حول مدى حياد الدولة، ودور الأخلاق في الحياة السياسية والاقتصادية، وشجع رولز على عمل مراجعة نظرية لفلسفته عن العدالة مما جعل نظرية رولز أكثر تحديداً وأضيق نطاقاً، حيث أوضح أنها تتعلق بالمجال السياسي فقط «الليبرالية السياسية». كما أن طرحه لدور الأخلاق وحدود حرية الفرد على المستوى الاقتصادي يكون من خلالها قد أدخل أبعاداً جديدة على النظرية الروابطية. وكان لذلك نتائج سياسية متعددة على المستويين التحليلي بإثراء النقاش حول حدود حرية الفرد في التجارة في الأعضاء البشرية، والبويضات، والحيوانات المنوية، والإجهاض، حيث كتب في ذلك مقال بعنوان: Moral Argument and Liberal Toleration: Abortion and Homosexuality[47]، وفصل في كتاب عام 1995[48].

تشجع أطروحة ساندل على التفكير فيما وراء ستار الاختيار الطوعي؛ فعلى الرغم من اعتقاد الكثيرين بأن الاختيار الطوعي له عمل أخلاقي Moral work فهو يشكل أداة أخلاقية قوية، وساندل لا ينكر ذلك، إلا أن تحليل بعض الظروف التي يتم فيها الاختيار الطوعي ستكشف عن بعض جوانب الإكراه. ومن ثم، فتحليل الظاهرة من زاوية الاختيار الطوعي فقط لن يفيد لأن الإجراء المنصف وحده لا يبرر الفعل أو نتائجه.

وفي إطار سد الفجوة الرئيسة التي تم التدليل على وجودها في الاتجاه النظري لساندل والخاصة بعدم تعرض ساندل بشكل واضح ومباشر لطبيعة العلاقة بين الفرد والمجتمع، فعلى الرغم من تعريفه للمجتمع التأسيسي وتقديمه حجج نظرية بشأن الفرد خاصة بالاستقلالية، والحرية على المستوى الاقتصادي إلا أننا لم نتوصل بشكل واضح إلى حدود تدخل المجتمع في حياة الفرد، لأن ذلك سيرتب آثارا سياسية بشأن علاقة السلطة بين المجتمع والفرد فيما يتعلق بحقوقه. لذا سيتم التعرض للاتجاه النظري لأحد رواد النظرية الروابطية الأفريقية African Communitarianism، وهو المنظر والفيلسوف الغاني كوامي جايكي Kwame Gyekye.

47 Michael Sandel, Moral Argument and Liberal Toleration: Abortion and Homosexuality, *California Law Review* (77), issues 3, 1989, 521- 538.

48 AmitaiEtzioni (ed.), *New Communitarian Thinking: Persons, Virtues, Institutions, and Communities (Constit - tionalism and Democracy)*, First Edition, The University Press of Virginia, 1995

ثالثاً: الاتجاه النظري لكوامي جايكي

يأتي استعراضنا للاتجاه النظري لجايكي لتحليل إلى أي مدى تتضح فيه طبيعة العلاقة بين الفرد والمجتمع، وكيف يمكن التوفيق بين حصول الفرد على حقوقه الأساسية ووجوده في مجتمع متضامن دون أن يقيد المجتمع من هذه الحقوق أو يتسلط عليه بمصادرته إياها.

ولقد وجه جايكي بعض الانتقادات إلى ساندل منها طرح ساندل الخاص «بسياسات الخير العام»[49]، كما صنفه جايكي ضمن الاتجاه المتشدد في النظرية الروابطية[50]، وسنفصل في هذه الانتقادات فيما بعد. ويمكن الإشارة إلى أهم مؤلفات جايكي في النظرية الروابطية التي يركز فيها على تحليل الأبعاد الفلسفية والاجتماعية والسياسية: عام 1995 كتاب (مقال في الفكر الفلسفي الأفريقي An Essay on African Philosophical Thought: The Akan Conceptual Scheme[51]، وعام 1997 كتاب التقاليد والتحديث Tradition and Modernity[52]، والمساهمة عام 2010 في تحرير كتاب الفرد والمجتمع Person and Community[53].

1- تعريف جايكي لطبيعة اتجاهه النظري

وصف جايكي النظرية الروابطية بأنها «نظرية سياسية وأخلاقية»[54]. وعلى عكس ساندل، يتبنى جايكي موقف الدفاع عنها، فهو يؤمن بفعاليتها في احترام الحقوق الأساسية للفرد وفي نفس الوقت إيلاء أهمية لدور المجتمع تجاه الفرد. فيرى أن الانتقاد الموجه إلى النظرية الروابطية بأنها لا تحترم الحقوق الأساسية للفرد غير صحيح[55]، وبالفعل فقد بنى حججه النظرية لتأكيد هذا التوجه. لذلك نجد أنه يتعرض بشكل مباشر لطبيعة العلاقة بين الفرد والمجتمع.

---

49 Isaias Chachine, Community, Justice and Freedom: Liberalism, Communitarianism and African Contributions to Political Ethics, *Doctoral Thesis*, Uppsala: AppsalaUniversitet, 2008, 175

50 J.O.Famakinwa, Op.cit, 71

51 Kwame Gyekye, *An Essay on African Philosophical Thought: The Akan Conceptual Scheme*, Philadelphia: Temple University Press, 1987

52 Kwame Gyekye, *Tradition and Modernity: Philosophical Reflections on the African Experience*, Oxford Un - versity Press, 1997

53 KwasiWiredu, Kwame Gyekye (eds.), *Person and Community: Ghanian Philosophical Studies*, USA: Library of Congress, 2010

54 Ibid., 121

55 Ibid., 103

يصنف جايكي اتجاهه النظري بأنه يمثل الاتجاه المعتدل للنظرية الروابطية Moderate or Restricted communitarianism[56]، الذي يهتم بالتوفيق بين الحقوق الفردية والمسؤوليات الاجتماعية[57]. وبالتالي مثل ساندل، نجد جايكي يحاول أن يطرح اتجاهه النظري داخل المدرسة الروابطية كاتجاه متميز، فيتضح أن كل منهما كان له طريقته في استعراض طبيعة اتجاهه النظري داخل النظرية الروابطية.

ولكى نفهم هذا الاتجاه علينا أن نتعرض إلى نبذة عن (النظرية الروابطية الأفريقية)؛ فهي توصف بأنها فلسفة تضامنية بالأساس تولي اهتماماً كبيراً لدور المجتمع. فلقد أشار جايكي أنه يعتبر اتجاهه النظري هو الاتجاه المعتدل في النظرية الروابطية؛ وذلك مقارنة باتجاه آخر أطلق عليه الاتجاه المتشدد في النظرية الروابطية Unrestricted Communitarianism يقوم على أولوية المجتمع على الفرد. وسنجد انعكاسات لهذا الاتجاه فيما يلي:

أحد الافتراضات الرئيسة الجدلية في النظرية الروابطية الأفريقية هو أن وعي الفرد وإدراكه لذاته وإنسانيته Consciousness of self-hood يتم فقط إذا اندمج الفرد في سياق اجتماعي Socially embedded individual[58]، فيدرك الفرد ذاته فقط عندما يكون في مجتمع[59]. لذلك يشير Gbadegesin إلى أن عملية إدراك الفرد لذاته وإنسانيته تحدث بفضل المجتمع، فهي عملية تدريجية مستمرة إلى أن يصبح الفرد إنسانا full personhood يتحمل مسؤولياته تجاه مجتمعه[60]. وهناك اتجاه آخر للمنظر Menkiti يبالغ في دور المجتمع في هذه المسألة، فيرى أن الأطفال، باعتبارهم لا يقومون بمسؤوليات تجاه مجتمعهم ولم ينخرطوا فيه بشكل فعال، فهم لا يستحقوا إلا أن نستخدم ضمير (it)، ضمير الجماد في اللغة الإنجليزية، للإشارة إليهم[61].

يتصدى جايكي لهذا الاتجاه باعتباره يحمل قدرا كبيرا من التطرف[62]، ويطرح اتجاهه النظري باعتباره اتجاها معتدلا لا يعلي من قيمة المجتمع على حساب الفرد أو يعلي من قيمة الفرد على حساب المجتمع. فيمكن اعتبار مصطلح «التوازن» هو الأكثر تعبيراً عن فلسفة جايكي.

56 Ibid., 122

Also: Isaias Chachine, Op.cit, 173

57 J.O.Famakinwa, Op.cit, 67

58 XolisaVitsha, Reconciling Western and African Philosophy: Rationality, Culture and Communitarianism, *Master's Thesis*, Rhodes University, Faculty of Arts, 2001, 41

59 Ibid., 44

60 Ibid., 45

61 Ibid., 47

62 KwasiWiredu, Kwame Gyekye (eds.), Op.cit, 104

2- الحجج الأساسية في الاتجاه النظري كوامي جايكي

من أهم المفاهيم التي استخدمها جايكي في اتجاهه النظري هي: الإنسان/ الفرد Personhood، المجتمع، البنية الاجتماعية والثقافية، الاستقلالية، الكرامة، الروابطية، التي يشير جايكي إلى أنه يستخدم مصطلحين للتعبير عنها، وهما communal or communitarian[63].

وفي إطار استعراض الحجج النظرية، سنبدأ بتصوره عن الفرد ثم عن المجتمع، على عكس الترتيب الذي تم اتباعه في عرض الاتجاه النظري لساندل، وفلسفة ذلك ستتضح بشكل أكبر بعد عرض الاتجاه النظري لجايكي، حيث ركز جايكي على بيان قيمة الفرد ثم دور المجتمع تجاه الفرد ثم بيان طبيعة العلاقة بين الفرد والمجتمع، بينما جعل ساندل نقطة انطلاقه بيان اختلاف طبيعة المجتمعات، ومن ثم اختلاف مدى المصالح والأهداف المشتركة بين أعضائه ثم انتقل إلى بيان أن تقييم استقلالية الفرد بوجود اختيار طوعي غير كاف ليدفع الاتهام بأنه ضد استقلالية الفرد؛ خاصة لأن أشار إلى أن قيمة التضامن أعلى من قيمة حرية الاختيار.

1- الفرد «Personhood»

اتجه جايكي إلى الإعلاء من قيمة الفرد باللجوء إلى ثقافة شعوب الأكان Akan الأفريقية التي كانت ترى أن ذات الفرد هي تجلي للإله على الأرض، ومن ثم فالأفراد هم أبناء الإله children of god وليسوا أبناء الأرض Children of the earth[64]. وبناء عليه، فإغفال قيمة الفرد أو سلبه حقوقه أو إعطاء المجتمع أولوية عليه لا مبرر له في فلسفة جايكي. لذلك، فالفرد لدى جايكي لديه حقوق أساسية وهي الاستقلالية، وحرية الاختيار، والكرامة[65].

لذلك فمقارنة بساندل يتعرض جايكي بشكل واضح لاستقلالية الفرد، فالفرد بالنسبة إليه كائن اجتماعي ومستقل[66]، وسيظهر ذلك بشكل جلي في 6 افتراضات مترابطة يعرضها جايكي، وهي[67]: 1- انضمام الإنسان الفرد Human Person إلى المجتمع الإنساني لا يتم بناء على اختيار طوعي من قبله، لأن الحياة الاجتماعية ليست خياراً يحمل إمكانية قبوله أو رفضه من قبل الإنسان. 2- الإنسان الفرد هو كائن ثقافي

63 Ibid., 102

64 Kwami Gyekye, An Essay on African Philosophical Though, 85

65 Isaias Chachine, Op.cit, 172

66 J.O.Famakinwa, Op.cit, 68

67 XolisaVitsha, op.cit, 49-50

Cultural Being. 3- الإنسان الفرد لا يستطيع أو بالأحرى لا يجب أن يعيش بمعزل عن الآخرين. 4- تواصل الإنسان الفرد مع الآخرين هي عملية طبيعية، حيث لا يمكن أن يحيا بدون إقامة علاقات اجتماعية. 5- العلاقات الاجتماعية متغيرة ولكنها ضرورية. 6- وانطلاقاً من الافتراض الرابع والخامس، فإن المجتمع يساهم في تأسيس ذاتية الفرد بشكل جزئي فقط "Only Partly" عن طريق ما يتيحه له المجتمع من إمكانية إقامة علاقات اجتماعية مع الآخرين يستطيع فيها أن يدرك ذاته.

وهذا الافتراض الأخير تحديداً يعتبر الحجة النظرية الأساسية لجايكي، وسيتم التفصيل فيه فيما بعد، ولكن انطلاقاً منه، فإن هناك استحالة لأولوية المجتمع على الفرد، لأن المجتمع يساهم بشكل جزئي فقط في تأسيس ذات الفرد، لأن الفرد نفسه هو الذي يشكل الجزء الآخر من ذاته من خلال حقه في الاختيار[68]. ومن هنا يتجه جايكي إلى أن الحقوق الأساسية للفرد يجب ألا يجور عليها المجتمع؛ لذلك رفض جايكي طرح ساندل باستبدال «سياسات الحقوق Politics of Rights» «بسياسات الخير العام Politics of Common Good». ولكن يجب الإشارة إلى أن ذلك لا يعني إنكار وجود خير عام مستهدف تحقيقه، ولا يعني الفردية المطلقة التي يراها جايكي بأنها تشيع الأنانية في المجتمع[69]، فهو ليس مع (أولوية الخير على الحق) ولكن مع افتراض (التوازن بين الحق والخير).

كما نلاحظ هنا تأكيد جايكي على حرية الاختيار مقارنة بساندل الذي أكد أنها ليست لها أولوية مقارنة بقيمة التضامن. ولكن سيتضح من التحليل أن الاتجاه النظري لجايكي قد استطاع أن يجمع بين القيمتين.

2- المجتمع

يعرف جايكي المجتمع بأن وحدة التحليل الأساسية فيه هي (المصالح والأهداف والقيم المشتركة) باعتبار أن هذا ما يميز المجتمع عن مجرد تجمع من الأفراد[70]. ويستخدم اصطلاح بنية Structure للإشارة إلى المجتمع «بنية اجتماعية وثقافية تمثل ساحة للفرد لممارسة فرديته، وليكتسب ويطور من إنسانيته، وليحدد ماذا يريد من أهداف... ومن ثم فالمجتمع الثقافي Cultural community له الأولوية على الفرد»[71]، لأنه يساهم في تأسيس ذات الفرد.

---

68 OdirachukwuMwimnobi, A critical Exposition of Kwame Gyekye's Communitarianism, *Master's Thesis*, Ph - losophy, South Africa, University of South Africa, 2003, 43

69 Ibid., 61

70 KwasiWiredu, Kwame Gyekye (eds.), Op.cit, 105

71 Ibid., 106-107

يشبه جايكي المجتمع بأنه عبارة عن غابة (تكتل من الأشجار)، فعندما ننظر إليه من بعيد نجد الأشجار متكتلة مع بعضها البعض لكن عندما نقترب منها نجد أن كل شجرة تقف بمفردها، وحتى أن تداخل كل فرع من فروع هذه الشجرة مع الفروع الأخرى، لكن تظل حقيقة أن لكل فرع كيانه الخاص به[72]. ولكن يعدل جايكي في هذا التشبيه، لأن الشجرة تنمو بمفردها بعكس الفرد الذي يحتاج إلى الآخرين لتأسيس ذاته[73].

وعلى المستوى السياسي، فإن تفاعل أعضاء المجتمع معاً لا ينتج عن التعاقد ولكن واقع الطبيعة الاجتماعية والأخلاقية للفرد[74] تجعله يتحمل مسؤولية احترام الآخرين من أعضاء المجتمع والتفاعل معاً لتشكيل المجتمع.

3- التوازن بين الحق والخير

يتجه جايكي إلى أنه «لا يوجد مجتمع قائم على الروابط بالكامل أو على الفردية بالكامل»[75]، ومن هنا فالمجتمع لا يمكن أن يقوم على إعطاء أولوية لحقوق الفرد فقط أو للخير العام فقط.

ومن ثم، فإن طبيعة العلاقة بين الفرد والمجتمع هي علاقة تكافلية؛ حيث لا يمكن أن يستغني أحدهما عن الآخر. يقوم المجتمع بالاعتراف Recognition للأفراد بحقوقهم[76] والمساهمة في تأسيس ذاته؛ ذلك يساعد الفرد في إدراك لأهدافه[77]. فالمجتمع بالنسبة إلى الفرد ساحة يمارس فيها حقوقه الأساسية على المستويات السياسية والاجتماعية وغيرها.

وكذلك المجتمع لا يمكن أن تكتب له الاستدامة والبقاء بدون الأفراد، ومن ثم يصل جايكي إلى أن المجتمع ليس أعلى قيمة من الفرد أو العكس؛ فكلاهما متساويان equal moral worth[78]، ومن ثم فإن «قيم ومصالح الفرد على نفس أهمية الخير العام»[79] وبالتالي، فلا ينال المجتمع من استقلالية الفرد وبقية حقوقه.

---

72 Leonard TumainiChuwa, *African Indigenous Ethics in Global Bioethics: Interpreting Ubuntu*, USA: Library of Congress, 2014, 35

73 KwasiWiredu, Kwame Gyekye (eds.), Op.cit, 106

74 J.O.Famakinwa, Op.cit, 73

75 Ibid., 68

76 Ibid., 70

77 Isaias Chachine, Op.cit, 173

78 Kwame Gyekye, *Tradition and Modernity*, 53

Also: OdirachukwuMwimnobi, op.cit, 42

79 Ibid., 41

وهنا يتجه جايكي إلى أن ذلك في صالح تحقيق الاستقرار للمجتمع، فيطرح أنه على سبيل المثال حماية حق الفرد في حرية التعبير بتقييم ممارسات مجتمعه على قدر عال من الأهمية لاستقرار وبقاء المجتمع[80].

3- التقييم

بناء على نفس المعايير التي استخدمت سابقاً في تقييم الاتجاه النظري لساندل يمكن تقييم الاتجاه النظري لساندل فيما يلي:

يعتبر الطرح الذي قدمه جايكي عن تصنيف الروابطية إلى اتجاهين؛ معتدل ومتشدد على قدر عال من الأهمية في إثراء النظرية الروابطية والنقاش الليبرالي الروابطي؛ لأن طرح الاتجاه المعتدل في النظرية الروابطية يعتبر محاولة للتوفيق بين الحق والخير العام. وبالتالي، فهو أدخل بعداً جديراً بالاهتمام على النظرية الروابطية.

اتسم الاتجاه النظري بالاتساق في الاعتراف بأن الفرد سابق أنطولوجياً على المجتمع[81]، وأن المجتمع الثقافي أعلى من الفرد[82]، ولكن ذلك لا يمنع أن لكل من الفرد والمجتمع نفس المكانة، وذلك في إطار التبريرات التي سبق عرضها. ولكن قدمت انتقادات لجايكي باعتبار أن اتجاهه النظري لا يقع ضمن الاتجاه المعتدل، وإنما المتشدد لأنه أعلى من قيمة المجتمع، وتبرير ذلك هو أن طرح جايكي قد أفاد أن إعطاء الحقوق الأساسية للفرد هي لصالح بقاء المجتمع[83]، بالإضافة إلى استخدام مصطلح (الاعتراف) للإشارة إلى قبول المجتمع بحقوق الفرد[84]، وبذلك فالمجتمع يمارس سلطة أبوية على الفرد[85].

لا أتفق مع هذا الانتقاد؛ حيث يمكن اعتبار أن الإسهام الأكبر الذي قدمه جايكي للنظرية الروابطية هو طرحه لحجة التأسيس الجزئي partly، فهو بذلك يعرض رؤية متوازنة؛ حيث إن كل فرد بالتأكيد ستكون له مصالحه وأهدافه الخاصة به، ولكن مع ذلك هناك مصالح وأهداف يتشارك فيها مع أعضاء المجتمع ككل، فالعلاقة ليست صراعية تماماً أو توافقية تماماً.

---

80 J.O.Famakinwa, Op.cit, 69

81 KwasiWiredu, Kwame Gyekye (eds.), Op.cit, 101

82 Ibid., 107

83 J.O.Famakinwa, Op.cit, 69

84 Ibid., 70

85 Ibid., 74

وهناك انتقاد آخر بأن افتراض التوازن بين الخير العام والحق ليس واقعياً، فممارسة الفرد لحقوق الأساسية قد يتعارض مع الخير العام للمجتمع، «الحقوق السياسية لا تأتي دوماً متسقة مع الخير العام، فيمكن للناخبين ممارسة حق الانتخاب والتصويت للمرشح غير المناسب».[86]

ختاماً،

في إطار عرضنا للنظرية الروابطية، تم استعراض ما تتسم به من ثراء بسبب تعدد الاتجاهات النظرية داخلها. وظهر ذلك في استعراض الاتجاهين النظريين للأمريكي مايكل ساندل والغاني كوامي جايكي. وظهر تحفظ ساندل على إبراز علاقة الفرد بالمجتمع بشكل مباشر وواضح، بعكس الفلسفة الأفريقية التي تعرضت إلى ذلك بشكل واضح ومباشر ممثلة في جايكي. ولكن استطاع ساندل أن يفصل كيفية الوصول إلى تحديد مفهوم الخير العام في المجتمع السياسي بعكس جايكي. كما قد اتضح من أطروحة جايكي أن هناك اتجاهات في النظرية الروابطية تولي اهتماماً بالفرد وليس الروابط فقط.

فقد تم استعراض اتجاهين نظريين يتناولان بالتحليل طبيعة العلاقة الجدلية بين الحق والخير العام؛ فالاتجاه الأول يؤكد على أولوية الخير على الحق بينما يذهب الاتجاه الثاني إلى التوازن بين الحق والخير العام أي أن المجتمع والفرد لهما نفس القيمة. وبناء عليه، لا يمكن للمجتمع أن يفرض تصورا عن الخير العام على الفرد.

86 Ibid., 71

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب

مايكل ساندل، الليبرالية وحدود العدالة، محمد هناد (مترجم)، الطبعة الأولى (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009).

English References:

Books

1. AmitaiEtzioni, Communitarianism, The Encyclopedia of Political Thought, ed. Michael Gibbons, First Edition, (USA: John Wiley & Sons, 2015).
2. Andrew Martin, "communitarianism and its legacy" in Political Theory In Transition, ed. Noel O'Sullivan. (USA: Routledge, 2000).
3. Kwame Gyekye, An Essay on African Philosophical Thought: The Akan Conceptual Scheme, Philadelphia: Temple University Press, 1987.
4. ……., Tradition and Modernity: Philosophical Reflections on the African Experience, Oxford University Press, 1997
5. KwasiWiredu, Kwame Gyekye (eds.), Person and Community: Ghanian Philosophical Studies, USA: Library of Congress, 2010.
6. Leonard TumainiChuwa, African Indigenous Ethics in Global Bioethics: Interpreting Ubuntu, USA: Library of Congress, 2014.
7. Michael Sandel (ed.), Liberalism and its Critics (Readings in Social and Political Theory), First Edition, New York: New York University Press, 1984.
8. ....., Democracy's Discontent: America in Search of a Public Philosophy, London: The Belknap Press of Harvard University Press, 1996.
9. ....., Justice: What's The Right Thing To Do?, New York: Farrar, Straus and Giroux, 2009
10. ....., Liberalism and the Limits of Justice, Cambridge: Cambridge University Press, 1982.
11. ....., Liberalism and the Limits of Justice, First Edition, Cambridge: Cambridge University Press, 1982.
12. ……....., What Money Can>t Buy: The Moral Limits of Markets,Canada: DM Publishers, Inc., 2012.

Thesis

1. Isaias Chachine, Community, Justice and Freedom: Liberalism, Communitarianism and African Contributions to Political Ethics, Doctoral Thesis, Uppsala: AppsalaUniversitet, 2008.
2. OdirachukwuMwimnobi, A critical Exposition of Kwame Gyekye's Communitarianism, Master's Thesis, Philosophy, South Africa, University of South Africa, 2003
3. Sara Ahola, Chance, Choice and Responsibility: A responsibility-sensitive egalitarian interpretation of Michael Sandel's argumentation against genetic enhancement, Master's Thesis, University of Helsinki, Faculty of Social Sciences, 2012
4. XolisaVitsha, Reconciling Western and African Philosophy: Rationality, Culture and Communitarianism, Master's Thesis, Rhodes University, Faculty of Arts, 2001

Periodicals

1. Brent L.Pickett, Sandel, Ontology and Advocacy, The Political Science Reviewer (27), No.1: 1998, 241-266.
2. J.O.Famakinwa, How Moderate is Kwame Gyekye's Moderate Communitarianism?, Thought and Practice: A Journal of the Philosophical Association of Kenya (PAK) (2), No.2: 2010, 65-77
3. Michael Sandel, Moral Argument and Liberal Toleration: Abortion and Homosexuality, California Law Review (77), issues 3, 1989, 521- 538.
4. ……., The Procedural Republic and the Unencumbered Self, Political Theory (12), No.1, 1984. 81- 96
5. ……, What Money Shouldn't Buy,The Hedgehog Review (14), no.3: 2012, 77- 97.

Conferences

Michael Sandel, Markets, Morals and Civic Life, Conference given at the 1887th Stated Meeting, held at the House of the Academy on February 9, 2005

Websites

AmitaiEtzioni, Communitarianism: Political and Social policy, Encyclopedia Britannica, available at: https://www.britannica.com/topic/communitarianism.

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : 54 99 77 537 212+

الفاكس : 27 88 77 537 212+

info@mominoun.com

www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2018

All rights reserved © 2018